

Distr.: General
5 February 2021

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic :
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير الأمانة التنفيذية عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١
تمهيد

يغطي هذا التقرير السنوي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١، وهي سنة كانت حبلى بتحديات لم يسبق لها مثيل، اتسمت بجائحة كورونا ٢٠١٩ (كوفيد ١٩)، وبجالة ركود عمّت جميع أرجاء العالم. ويسلط التقرير الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم أولويات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صعيد التنمية المستدامة، بما يتماشى مع توجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية. واضطلعت اللجنة بدور أساسي في التصدي لأكثر التحديات إلحاحا التي تتهدد البلدان الأفريقية نتيجة لجائحة كوفيد ١٩، وما تلاها من انكماش في الاقتصادات، بالاستناد إلى المبادرات التي أنخذت في السابق، اهتداءً بإطار التنمية المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها".

لقد أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في مجالات عدة في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل بعض الأمثلة على الصعيد القاري، (أ) إنشاء مراكز معرفية ومنصات للحوار السياسي على الإنترنت وتطويرها ورقمنتها؛ (ب) تنظيم



معسكر تدريبي ناجح بشأن البرمجة على المستوى القاري، شاركت فيه ٢٠٠٠ فتاة وامرأة، لأغراض تعزيز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة لتمكين المرأة؛ (ج) دعم انطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبدء التجارة؛ (د) وضع لوحة متابعة لتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء والشركات الجوية التي تعينها في تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛ (هـ) وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز القدرة على المنافسة؛ (و) الشروع في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، بالعمل الوثيق مع وزراء المالية الأفريقيين، لكي تعتمدها مجموعة العشرين؛ (ز) تقديم الدعم في مجال وضع استراتيجية أفريقية للانتعاش الأخضر والاستثمار، فضلاً عن استكمال الاستراتيجية الأفريقية لتغير المناخ، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي؛ (ح) تدريب ما يقرب من ٣٦٠ شخصاً من واضعي السياسات الأفريقيين على أدوات تتيح رسم استراتيجيات وسياسات ترمي إلى تسخير الإمكانيات الاقتصادية للمدن الأفريقية والنمو الحضري السريع. وتشمل الأمثلة على الصعيد دون الإقليمي، (أ) دعم إطلاق عملية لوضع خطة رئيسية شاملة للتصنيع والتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، تمثيلاً مع توافق آراء دولاً؛ (ب) استكمال الدراسة الاستطلاعية لمنطقة الساحل عام ٢٠٤٣، وستفيد نتائج هذه الدراسة في بناء منطقة سلمية ومزدهرة وقادرة على الصمود، وستدمج في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وفي أدوات التخطيط على المستوى القطري.

وعملت اللجنة مع البلدان، في إطار برنامج عمل ييجين + ٢٥، من أجل التعجيل بتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وتعمل اللجنة على تناول جوانب تغير المناخ باعتبارها شاملة لجميع برامجها، ويجري تنفيذ تدابير لتقليل بصمتها الكربونية تدريجياً، تمثيلاً مع مبادرة الأمين العام "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء". وقد اعتمدت الحياض المناخي منذ عام ٢٠١٥ بفضل اتخاذ تدابير تعزيز الكفاءة واستخدام موازنة الكربون، وهي بصدد التخلص من المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، واعتمدت أيضاً ممارسات مستدامة في مجال عقد مؤتمرات مقتصدة في استخدام الورق. ويجري إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى لمواصلة دفع التقدم نحو تحقيق الاستدامة فيما يخص مبادرات اللجنة وكيفية استخدامها الموارد. وفيما يتعلق بتعميم استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، أنشئت فرقة عمل دائمة لرصد هذا الأمر في جميع أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن الأمثلة على التقدم المحرز في هذا الشأن، الاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في اللجنة، وتركيب باب عند مدخلها يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الدخول بدون أي معوقات.

وفي خضم التحديات العديدة التي واجهتها أفريقيا في عام ٢٠٢٠، ظهرت فرص جديدة. ويشمل ذلك تسخير التكنولوجيات الناشئة، وإقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص للتصدي لتأثير كوفيد ١٩ والتخفيف من حدته. ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء منصة اللوازم الطبية الأفريقية، وهي سوق على الإنترنت توفر إمكانية الحصول بسرعة

على الأدوية المضادة للجائحة وإمدادات المعدات الطبية الأساسية ذات الصلة بكوفيد ١٩، ومنصة الاتصالات والمعلومات الأفريقية، وهي منصة رقمية للاتصالات العامة تقوم على استخدام الهواتف المحمولة، تزود ٦٠٠ مليون مستخدم للهاتف المحمول في جميع أنحاء القارة بأحدث المعلومات الصحية.

واستخدمت اللجنة أيضا وظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعات وكونها مجمعا للفكر والوظيفة التشغيلية، للنهوض بالحوارات السياسية في المنتديات الرفيعة المستوى التي عُقدت بشأن كوفيد ١٩ على الصعيد الإقليمي، وتعزيز مكانة أفريقيا على الصعيد العالمي، لاسيما فيما يتعلق بمسألة السيولة وخيارات زيادة الحيز المالي للاقتصادات الناشئة والأقل نشوءا، استجابة للأزمة، وهو ما يرد بمزيد من التفصيل في المنشور المعنون "كوفيد ١٩ في أفريقيا: حماية الأرواح والاقتصادات"^(١).

وستعمل اللجنة على تعزيز الشراكات القائمة وتقييم أخرى جديدة، وتوثق الروابط مع شركائها الخارجيين، وتعزز تعاونها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في مجالات الاهتمام المشتركة، مثل الإحصاءات. وستواصل اللجنة تعاونها مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلاً عن نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وستعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار المنبر التعاوني الإقليمي الذي أُطلق مؤخراً، ومن خلال إسهاماتها في أعمال التحالفات التشغيلية القائمة على الفرص أو المبادرات. وسعيها إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد واستثمار أوجه التآزر، وإحداث تأثير أكبر، عززت اللجنة عن علم ودراية أنشطتها التخطيطية والتنفيذية المشتركة الداخلية في مجالات مواضيعية، من خلال المبادرات والمشاريع الرئيسية المشتركة بين الشعب، وكذلك إعادة الهيكلة المؤسسية.

^(١) COVID-19 in Africa: Protecting Lives and Economies (Addis Ababa, ECA, 2020)

ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة ومصممة على مرافقة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وإقامة شراكات معها في مسيرتها على طريق بناء المستقبل، واغتنام الفرص الناشئة في مجال التنمية المستدامة لفائدة رخاء أفريقيا وازدهارها في سياق الانتعاش في فترة ما بعد كوفيد ١٩.

فيرا سونغوي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة،
والأمينة التنفيذي للجنة الاقتصادية
لأفريقيا

أولاً - مقدمة

١- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ورغم القيود والعقبات التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩، تنفيذ برنامج عملها المتعلق بوظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعات وكونها مَجْمَعًا للفكر والوظيفة التشغيلية، إلى جانب توجهاتها الاستراتيجية بشأن بناء المعارف، وصياغة خيارات السياسات العامة ونماذج التمويل الابتكارية، ودعم القضايا الإقليمية والعابرة للحدود، والنهوض بمكانة أفريقيا على الصعيد العالمي.

٢- ويركز هذا التقرير على الإنجازات الرئيسية للجنة التي أدت إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". وتظهر هذه الإنجازات جلية في المجالات الثلاثة التالية، وهي: (أ) دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب تطوير القطاع الخاص والهياكل الأساسية، والتمويل الابتكاري؛ (ب) تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا؛ (ج) بناء مستقبل أفضل للتنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الأخضر، وتعميم اعتبارات تغير المناخ والاقتصاد الأزرق. وسينظر فرع إضافي في الطرائق التشغيلية المعززة التي وضعت لتنفيذ برنامج عمل اللجنة على نحو أكثر استدامة وتحقيقاً للأثر. وسوف تبرز الاستنتاجات بعض الاتجاهات الرئيسية للدورة المقبلة (٢٠٢١-٢٠٢٢).

٣- لقد قدمت اللجنة خبرتها الفنية، بتوفير خدمات استشارية تقنية وسياساتية محددة الأهداف ومعدة حسب الطلب على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، إضافة إلى المساعدة في مجال التطوير التقني وتنمية القدرات بناء على طلب الدول الأعضاء. وأنشأت اللجنة ودعمت منابر للحوار السياسي وبناء توافق الآراء في مناقشة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بجائحة كوفيد ١٩، والنهوض بقدرات الموظفين الحكوميين الأفريقيين في مجال رسم السياسات وتنفيذها. ويرد وصف لمعلومات تكميلية وللإجراءات الإضافية المحددة الأهداف التي اتخذتها اللجنة، والتي تعالج التحديات التي تواجه الدول الأعضاء واحتياجاتها في أعقاب جائحة كوفيد ١٩ في التقرير المتعلق بمتابعة قرارات الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وقرارات الاجتماع الاستثنائي لمكتب

المؤتمر الذي عقد على المستوى الوزاري في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتوضح المجموعة الواسعة من الأنشطة، بما في ذلك الورقات والدراسات المتعلقة بالموضوع، المستوى العالي لاستجابة اللجنة وسرعة رد فعلها في أوقات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، أسهم اعتراف المستفيدين وتقديرهم في تعزيز المكانة التي تبوأها اللجنة في الطليعة من حيث التأثير إيجاباً في عملية صنع القرار في القارة، فضلاً عن دورها كشريك استراتيجي رئيسي مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

٤- وعملت اللجنة على تيسير التخطيط والتنفيذ المشتركين على المستوى المؤسسي من خلال دعم الشعب والمكاتب دون الإقليمية. وتسهم هذه الاستراتيجية بالفعل في تحسين الروابط بين البرامج وتكامل الدعم السياسي المتعدد الأبعاد المقدم إلى المستفيدين، وهي تستخدم الموارد المحدودة على النحو الأمثل لتقديم إسهامات أشد تأثيراً في الأولويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وستستخدم اللجنة أيضاً المنبر التعاوني الإقليمي وشبكات التحالفات القائمة على الفرص أو المبادرات لتنفيذ برنامج عملها.

ثانياً- النتائج الرئيسية التي تحققت

ألف- دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى جانب تطوير القطاع الخاص والهيكل الأساسية، والتمويل الابتكاري من أجل ازدهار أفريقيا

٥- من المتوقع أن يسهم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - إلى جانب التمويل الابتكاري، فضلاً عن تطوير القطاع الخاص والهيكل الأساسية - في تسريع تحقيق الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال تحديد الفرص الجديدة ووضع أطر وآليات تشغيلية ترمي إلى تحويلها إلى أدوات لإيجاد فرص العمل، وزيادة الاستثمارات، وتحسين التصنيع، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تفعيل برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤ من خلال زيادة إدماج سلاسل القيمة الإقليمية في السياسات التجارية الوطنية ودون الإقليمية.

٦- وأدت اللجنة دوراً أساسياً في التعجيل بتصديق البلدان الأفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث أصبح عددها ٣٤ بلداً، بانضمام نيجيريا، آخر دولة مصدقة من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وفي تمهيد الطريق لبدء تنفيذه عملياً في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وهو علامة فارقة وإنجاز كبير بالنظر إلى سياق جائحة كوفيد ١٩ الصعب. وتغطي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سوقاً تبلغ قيمتها ٢,٣ تريليون دولار، إضافة إلى ١,٣ بليون نسمة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل المساعدة المباشرة المقدمة إلى البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية

تهدف إلى تمكينها من تسخير الفوائد الكاملة الناشئة عن هذه المنطقة بفضل تحديد المزايا النسبية والتنافسية، فضلاً عن الفرص الرئيسية المتاحة من حيث القيمة المضافة والتجارة والاستثمار لأغراض زيادة القدرات الإنتاجية والتصنيع والتجارة داخل المنطقة الواحدة.

٧- وقد استفادت السنغال، وسيراليون، وغامبيا، وموريتانيا من الدعم الذي تقدمه اللجنة. ففي شرق أفريقيا، وُضعت أربع استراتيجيات جديدة لبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، واستراتيجية إقليمية لجماعة شرق أفريقيا، وسُئبلد الجهود من أجل دعم المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاستثمارات، وسلاسل القيمة الإقليمية، والخدمات، والمنافسة، وحركة الأشخاص، والاقتصاد الأزرق والسياحة. وتمثل العوائد الديمغرافية عنصراً مهماً آخر. وفي غرب أفريقيا، وضعت اللجنة إطاراً للميزنة العامة، يدمج الديناميات الديمغرافية في مالي، ويحتسب قدرات ١٥ دولة عضواً والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال منهجية حسابات التحويل الوطنية.

٨- ويُعد إعلان الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ عقداً للتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، وإطلاق الخطة الرئيسية للتصنيع والتنوع الاقتصادي لوسط أفريقيا، التي تقودها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استناداً إلى المزايا النسبية للدول الأعضاء، معلمتين رئيسيتين من المعالم التي تتجه إلى دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا. وأخيراً، قادت اللجنة عملية وضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل (٢٠٢١-٢٠٢٥) من أجل إدماج الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٩- وتشارك اللجنة في وضع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية (٢٠٢١-٢٠٣٠) لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من خطة العمل (التي شملت أكثر من ٤٠٠ مشروع في ٥١ برنامجاً عابراً للحدود قيد التنفيذ حتى نهاية عام ٢٠٢٠)، وبمراعاة مجموعة من المعايير، مثل الصلات بالأولويات الإقليمية، والشمول والتحول الهيكلي. وتشمل خطة العمل ذات الأولوية أربعة قطاعات رئيسية في الهياكل الأساسية هي: النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد المائية العابرة للحدود.

١٠- وشاركت اللجنة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مشروع مشترك للأمم المتحدة بشأن الربط بين النقل والتجارة أثناء الجائحة. وخلال المرحلة الأولى، التي اختتمت في نهاية عام ٢٠٢٠، استعرضت اللجنة التحديات ذات الصلة المطروحة على طول ممرات التجارة والنقل في أفريقيا، ووضعت توصيات بشأن السياسات. وستركز المرحلة الثانية على حلول النقل الذكي وتيسير التجارة.

١١- وأكدت اللجنة في إطار مشاركتها في عقد العمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠٢١-٢٠٣٠)، ضرورة توفير هياكل أساسية أكثر أمنا، وأجرت استعراضا للأداء في مجال السلامة الطرقية في إثيوبيا. ويمكن أن يكون هذا التقرير، الذي كُشف عنه النقاب في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، نموذجا يحتذى به في بلدان أخرى في أفريقيا سجلت عددا كبيرا من الضحايا. وأسهمت اللجنة أيضا في وضع مؤشرات أداء رئيسية لتنفيذ سوق واحدة للنقل الجوي على نطاق أفريقيا.

١٢- وساعدت اللجنة كلا من إثيوبيا، وأنغولا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، وموريتانيا على إجراء استعراض تنظيمي لسلسلة القيمة في قطاع الطاقة (توليدها ونقلها وتوزيعها وإتاحتها خارج الشبكة) من حيث الانفتاح (الهيكلة والإدارة) والمجازية (الاقتصاد) والجاهزية (النضج). ومن المتوقع أن يستخدم القطاع الخاص النتائج ذات الصلة ليسترشد بها في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

١٣- ويتطلب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أيضا آليات خلاقة لدعم التمويل الطويل الأجل. وفي عام ٢٠٢٠، ركزت اللجنة في تقريرها الاقتصادي الرئيسي عن أفريقيا على موضوع "التمويل الابتكاري لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا"^(٢)، حيث تم تناولت أنواعا جديدة من التمويل كوسيلة لزيادة قدرة القطاع الخاص على الصمود في وجه آثار جائحة كورونا العالمية. ويتناول التقرير الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ الأدوات والممارسات والسياسات المالية الابتكارية اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من إحداث تغيير كبير في الأعمال التجارية المتنامية التي من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتُوجد فرص عمل ومسارات لتحسين سبل عيش الشعوب الأفريقية.

١٤- وأشارت اللجنة إلى مسؤولية الجميع، فاضطلعت بدور حاسم في الدفع بإعداد خطة ترمي إلى مايلي: (أ) تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أقرتها كل من مجموعة العشرين ونادي باريس في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ في أعقاب الأزمة الاقتصادية الناشئة عن كوفيد ١٩ حتى نهاية عام ٢٠٢١ أو ربما نهاية عام ٢٠٢٢؛ (ب) الحصول على مزيد من التمويل من خلال حقوق السحب الخاصة؛ (ج) إنشاء مرفق لمساعدة البلدان على تسديد مدفوعات الديون القصيرة الأجل وزيادة الإقراض من المصارف الإنمائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وافق مسؤولو مجموعة العشرين على تمديد التجميد الخاص بمدفوعات الديون الثنائية الرسمية في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى النصف الأول من عام ٢٠٢١، وقالوا إهم سينظرون في تمديد آخر مدته ستة أشهر في نيسان/أبريل ٢٠٢١. ودعت اللجنة أيضا إلى ضخ جديد لسيولة قدرها ٥٠٠ بليون من حقوق السحب الخاصة (٧٠٩ بلايين دولار أمريكي)، وهو ما يمكن أن يوفر احتياطات إضافية تزيد على ١٥٠

Economic Report on Africa: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa (United Nations publication, sales No. E.20.II.K.2).

(٢)

بليون دولار لاقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك ٢٠ بليون دولار مباشرة إلى البلدان المنخفضة الدخل.

١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وقعت اللجنة والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق شراكة يرمي إلى دعم الحكومات الأفريقية في تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وستوفر اللجنة الخبرة التقنية لدعم الحكومات الأفريقية في تقييم احتياجاتها في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وستهدف المساعدة التقنية إلى دعم البلدان الأفريقية من أجل سدّ الفجوة التمويلية البالغة ٣٤٥ بليون دولار اللازمة للتعافي من جائحة كوفيد ١٩، وبلوغ مسار مستدام للتنمية.

باء- تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا كأساس لتحقيق الانتعاش وإعادة تنشيط النمو في فترة ما بعد الجائحة

١٦- اضطلعت اللجنة بأنشطة رائدة عديدة لدعم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحويل الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، التي وضعت بالتعاون مع اللجنة، بالاستفادة أيضا من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في إنشاء سوق رقمية موحدة. وساعدت اللجنة إثيوبيا على وضع استراتيجية رقمية شاملة (استراتيجية إثيوبيا الرقمية لعام ٢٠٢٥)، تمت الموافقة عليها على أعلى مستوى في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

١٧- ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تغتتم الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي العالمي الذي يتوقع أن ينمو من ١١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٢٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥. وفي محاولة لتقييم كيفية تسخير البلدان تكنولوجيات المعلومات لأغراض جاهزيتها في المستقبل، تعاونت اللجنة ومعهد بورتولانز على إصدار تقرير في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ بعنوان "تسريع التحول الرقمي في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد كوفيد ١٩". ويظهر التحليل زيادة في طرائق الابتكار وزيادة الأعمال الرقمية في أفريقيا، حيث بلغ عدد المراكز الرقمية ما يزيد على ٤٠٠ مركز في ٩٣ مدينة، وتسهم هذه المراكز مجتمعة في توليد أكثر من ١,١ بليون دولار. ويشير التحليل أيضا إلى أن السباق من أجل التصدي لجائحة كوفيد ١٩، كان حافزا على الابتكار والإبداع في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، فإن التحديات المطروحة في مجال التكنولوجيا الرقمية عديدة، بما في ذلك محدودية الحصول على الخدمات الرقمية، والسياسات غير الملائمة و/أو التقييدية، وعدم قابلية تشغيل المنصات تشغيلياً بينياً.

١٨- وعززت اللجنة أوجه التقدم الهامة في المجال الرقمي في إطار مركزها الرقمي للامتياز الخاص بالهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرة الرقمية للمؤسسة لدعم البلدان الأفريقية في استغلال فرص الهوية الرقمية استغلالاً كاملاً لتيسير توفير الهوية

القانونية لجميع الأفريقيين، والاستفادة من التجارة الرقمية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٩- ويشكل العمل المتعلق بالهوية الرقمية أيضا جزءا من خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، التي أطلقت لدعم الدول الأعضاء في إنشاء نظام التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية يكون شاملاً ومستداما وتتولى البلدان زمامه. وفي ظل هذه الخلفية، ساعدت اللجنة كلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وموزامبيق، والنيجر، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء تقييمات لنظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وشملت النتائج المحققة، توصيات سياساتية وتقنية ترمي إلى إعادة تصميم أنظمة التسجيل؛ وتذليل العقبات التي تواجهها المجتمعات المحلية في الحصول على الهويات القانونية؛ وإقامة أنظمة قابلة للتشغيل المشترك تربط التسجيل المدني كأساس لإدارة الهوية؛ وإنتاج تقارير إحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنشاء سجلات وطنية للسكان. ووصلت كينيا وزامبيا إلى مرحلة متقدمة من إنشاء سجلاتهما.

٢٠- وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أطلقت اللجنة مبادرة القيادة في مجال البيانات في أفريقيا "مع دولة المستقبل" و"أفريقيا الذكية" (اللتين تقودان اقتصاد المعرفة من خلال النفاذ بأسعار معقولة إلى النطاق العريض واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات)، وهو ما أوجد حيزاً آمناً يمكن من خلاله لواضعي السياسات، وخبراء الحقوق الرقمية ومنظمي المشاريع التعلم معا. والمبادرة هي شبكة من النظراء أنشأها واضعو السياسات الأفريقيون والمدافعون عن حقوق المستهلك وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، ولصالحهم، لضمان أن يدفع اقتصاد البيانات بالنمو النصف والتقدم الاجتماعي إلى الأمام في جميع أنحاء القارة. فالبيانات الجديرة بالثقة والدقيقة حيوية لتنمية أفريقيا، ومن ثم فإن حماية البيانات أمر بالغ الأهمية وينبغي أن يبدأ ببناء هياكل أساسية آمنة.

٢١- وواصلت اللجنة تعزيز مجموعة أدواتها المتكاملة للتخطيط والإبلاغ ووضع نماذج كلية (مع التركيز بشكل خاص على تقييم تأثيرات كوفيد ١٩ على صعيد الاقتصاد الكلي) لتحسين ما تقوم به الدول الأعضاء من حيث مواءمة خططها الإنمائية وعمليات التخطيط الوطنية الخاصة بها مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وقدمت الدعم إلى بلدان عدة شملت إثيوبيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وناميبيا.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٢٠ مركز مراقبة الأسعار من أجل أفريقيا، وهو أول أداة من نوعها في القارة توفر رؤية فريدة لتقلبات الأسعار في البلدان الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى مستوى القارة ككل. ومن المتوقع أن يساعد المركز على رصد الاقتصادات، وتحليلها، وإدارتها بفضل اتخاذ قرارات مستنيرة في

مجال السياسة العامة. وتجمع منصة المركز الأسعار العادية، وأسعار الصرف من جميع البلدان الأفريقية في مكان واحد، وتنتج تحليلات للتضخم شهرية وفصلية وسنوية. وسيتيح المركز أيضاً إمكانية فهم التقارب أو التباعد على صعيد الاقتصاد الكلي فهماً أفضل استناداً إلى بيانات موثوقة ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب عن أسعار السلع والخدمات وتحركاتها.

٢٣- وبدأ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، في إطار التصدي لجائحة كوفيد ١٩، تحويل برامج وأنشطة بناء القدرات التقليدية/في الموقع إلى فعاليات رقمية (تقدم بثلاثة أضعاف عن عام ٢٠١٩)، مع توسيع مستوى الشمول بفضل زيادة مشاركة المرأة.

٢٤- وأنشأت اللجنة مركزاً لإدارة المعارف في أفريقيا بشأن كوفيد ١٩ ولوحة متابعة أفريقيا^(٣) وأطلقتها في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، كنافذة وحيدة رقمية/إلكترونية للمعلومات وموارد المعارف، فضلاً عن الاستراتيجيات والاستجابات من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الإنمائيين، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للجائحة بفعالية في أفريقيا.

٢٥- وقامت اللجنة بدور حفاز في وضع تصور لمنصة اللوازم الطبية الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي، وهي منصة فريدة من نوعها تهدف إلى تيسير شراء ما يلزم من المعدات الطبية الاستراتيجية والمعتمدة بطريقة فعالة من حيث التكلفة لمكافحة جائحة كوفيد ١٩. وتتجاوز الطلبات قيد الإعداد ٢٠٠ مليون دولار من قيمة السوق العالمية.

جيم- بناء مستقبل أفضل للتنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الأخضر، وتعميم اعتبارات تغير المناخ والاقتصاد الأزرق

٢٦- يمثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة معلماً هاماً من معالم برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يهدف إلى النهوض بالتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وهما خطتان تعزز كل منهما الأخرى.

٢٧- وعُقدت الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، في شلالات فيكتوريا بزمبابوي، وتناولت موضوع: "٢٠٢٠-٢٠٣٠: عَقْدٌ مُحَقَّقٌ فيه أفريقيا تحولها وازدهارها عن طريق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣". وجمعت الدورة نحو ٣٠٠٠ مشارك من جميع بلدان القارة. ودعا الاجتماع، الذي عقد في بداية جائحة كوفيد ١٩ مباشرة، جميع البلدان الأفريقية إلى أن

(٣) متاح على الرابط التالي: <https://knowledge.uneca.org/covid19/>

تعيد النظر على وجه السرعة في أطرها الخاصة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وأن توائم خططها الإنمائية الوطنية مع مبادئ الخطين، وأن تُطلق برامج ومشاريع لتنفيذها.

٢٨- وستعقد اللجنة الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي تستضيفها الكونغو، بشأن موضوع ”بناء مستقبل أفضل: نحو أفريقيا خضراء وقادرة على الصمود لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣“، في الفترة الممتدة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٢١. وسيكون هذا الموضوع متسقاً مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١ وهو ”التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-١٩ على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة“. وفي أعقاب هذه الجائحة وما أحدثته من دمار اقتصادي واجتماعي، يسلم كلا الموضوعين بأهمية إعادة بناء أنظمتنا الاجتماعية الاقتصادية باغتنام الفرص التي تتيحها مسارات التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون، بهدف بناء أفريقيا قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومستدامة. بيد أن مسارات النمو الحالية تشير إلى أن العديد من البلدان سيخفق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠. وإذا أردنا ”عدم ترك أحد خلف الركب“، فإن الأمر يتطلب اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره، إلى جانب بذل جهود متضافرة وطموحة لتغيير عالمنا خلال فترة السنوات العشر الواردة في عقد العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩- وستكون الأهداف ١ (القضاء على الفقر المدقع)، و٢ (القضاء على الجوع)، و٣ (الصحة الجيدة والرفاهية)، و٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و١٠ (الحد من انعدام المساواة)، و١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و١٣ (العمل المناخي)، و١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، و١٧ (الشراكات من أجل التنمية المستدامة) من أهداف التنمية المستدامة موضوع ورقات تقنية، وستفضي إلى توصيات في مجال السياسات. وسوف يشمل الاجتماع أيضا المنتدى الثالث المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا. وأثبت المنتدى الثاني، الذي عُقد أثناء الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، أنه يحظى بشعبية كبيرة، فقد شارك فيه عدد كبير من مجموعات الشباب والأفراد الذين تنافسوا في إظهار ابتكارات من الدرجة الأولى.

٣٠- ومن المهم جداً بالنسبة إلى الخطاب المتعلق ”ببناء مستقبل أفضل“، أن تكون الصلة بين تغير المناخ الجاري، والأزمات الصحية والاقتصادية في صلب المناقشات. وقد أبرزت الجائحة الطابع المحوري للطبيعة في التنمية، بعد أن كشفت عن الطابع المتظم للمخاطر والأثر المتتالي للكوارث في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة كلها. وفيما يخص أفريقيا، فإن تغير المناخ يمثل، بشكل حاسم، تهديدا وجوديا، وهو ما يعرض تحقيق خطة التنمية في القارة للخطر. وعادة ما يكلف تغير المناخ البلدان الأفريقية ما بين ٢ و ٥ في المائة سنويا من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه قد يؤدي أحيانا إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٥

في المائة. وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية يجب أن تتصدى في الوقت الحاضر للتداعيات الاقتصادية والصحية الخطيرة لجائحة كوفيد ١٩، فإن من الأهمية بمكان ألا يكون العمل المناخي ضحية للأضرار الاقتصادية الهائلة التي سببتها أزمة كوفيد ١٩.

٣١- وشرعت اللجنة، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تحديث استراتيجية تغير المناخ في أفريقيا (التي وُضعت في البداية في عام ٢٠١٤)، من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة. ومن المتوقع أن تقوم جميع الأطراف في اتفاق باريس بتحديث وتعزيز مساهماتها المحددة وطنيا. ومن المقرر إجراء جرد علمي لغازات الدفيئة في عام ٢٠٢٣. وسيحل موعد تقديم أول تقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين باستخدام إطار الشفافية المعزز بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ فيما يخص البلدان النامية.

٣٢- وكان المركز الأفريقي للسياسات المناخية نشطا جدا في إجراء عملية تعلم إلكتروني بشأن القضايا المتصلة بتغير المناخ. وأسهم في الحدث البارز المتمثل في أسبوع مناصرة محو الأمية المناخية في جميع أنحاء العالم، الذي احتفلت به شراكة الأمم المتحدة الموحد للتعليم في مجال تغير المناخ في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ووضع المركز أيضا دورة دراسية عن المعلومات والخدمات المتعلقة بالمناخ ضمن المناهج الدراسية الإلكترونية لشراكة الأمم المتحدة للتعليم في مجال تغير المناخ، التي أكملها أكثر من ١٠٠ ألف متعلم (أكثر من ٥٠ في المائة منهم من النساء).

٣٣- وأعد المركز ورقة عن "تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد كوفيد ١٩ : بعض الأفكار النقدية"، تتناول حالة الطوارئ المناخية والدروس المستفادة من كوفيد ١٩، والاحترار العالمي، والتمويل للتصدي للأزمات، والانتقال الطاقوي المطلوب، وتصورات تغير المناخ، ومسألة معرفة ما إذا كانت الدروس المستفادة من كوفيد ١٩ يمكن أن تفيد الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وتدفع الورقة أيضا بأن هناك حاجة إلى اقتصاد سياسي جديد يقوم على التماسك، والمساواة، والاستدامة البيئية للتمكن من اتخاذ إجراءات مناخية جذرية.

٣٤- وواصلت اللجنة أيضا الدفع ببرنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا في سياق تحقيق الانتعاش الأخضر. ويمكن أن تسهم اتجاهات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا النانو وإمكانات السوق، بشكل مباشر وغير مباشر، في تحقيق التطلعات الإنمائية لأفريقيا وفي التزاماتها الدولية، لا سيما تلك الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعد مصر حاليا البلد الأول في مجال بحوث تكنولوجيا النانو في أفريقيا، في حين أن جنوب أفريقيا هي البلد الأفريقي الذي سجل أكبر عدد من براءات الاختراع وأنشأ معظم الشركات والمؤسسات في هذا المجال. غير أن أفريقيا عموما متخلفة عن الركب. وقد وجهت اللجنة وشركاؤها دعوة إلى الباحثين، والجهات المعنية بالابتكارات والشركات أو الأفرقة التي لديها منتجات أو بحوث فريدة قائمة على هذه التكنولوجيا أو تتيح تطويرها، إلى عرضها في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٣٥- ومتابعة للدعم الناجح المقدم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، ومنها جزر القمر، وسيشيل، ولجنة المحيط الهندي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع أطر سياسات استراتيجية، بما يشمل خطط عمل بشأن تسخير الاقتصاد الأزرق لأغراض التنمية المستدامة، باستخدام منهجية دليل سياسات الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، شرعت اللجنة في إعداد مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق. وللمرة الأولى، وضعت مجموعة أدوات نموذجية تم اختبارها في أشكال مختلفة من البلدان، مثل جيبوتي (الساحلية)، ورواندا (غير الساحلية)، وسيشيل (الدولة الجزرية) لمساعدة الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية على إجراء تقييمات اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية متعمقة من أجل قياس ثقل الاقتصاد الأزرق وإسهاماته. ومن المتوقع أن يؤدي الاقتصاد الأزرق دورا هاما في تحقيق الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي والبيئي في فترة ما بعد كوفيد ١٩ في العديد من البلدان الأفريقية.

٣٦- وسعيا إلى المساعدة في تدعيم الإدارة الضعيفة للأراضي ومعالجة مشكلات الحقوق غير المأمونة في حياة الأراضي في أفريقيا التي لا تزال تطرح تحديات إنمائية رئيسية للقارة، في اجتماع عقد عبر الإنترنت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ لمناقشة هذه الشواغل والتخطيط للمستقبل بشأن ما يلزم من أمور لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي. ويسر المركز الأفريقي لسياسات الأراضي أيضا تنظيم تدريب في ليلونغوي، بملاوي، يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بشأن موضوع "تعزيز أمن حياة الأراضي وريادة الأعمال فيما يخص المرأة بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي".

دال- الطرائق التشغيلية لتحسين تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٧- نظمت اللجنة مجموعة جديدة من الاجتماعات بشأن المساءلة واستعراض أداء البرامج، ركزت بشكل خاص على التنفيذ والتخطيط المشتركين. وفي عام ٢٠٢٠، عُقدت أربعة اجتماعات منها تميزت بالتُّهَج الجديدة والابتكار في تعزيز ثقافة المساءلة وتحسين أداء البرامج. وأدى الاجتماعان الاستعراضيان الأخيران إلى مناقشات داخلية بناءة للغاية كانت رافدا لإعداد خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢١ وخطة برنامج عام ٢٠٢٢. وعُقد الاجتماع الأول، الذي غطى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بشأن موضوع "تعزيز تنفيذ البرامج المشتركة من أجل تحقيق نتائج مركزة ومؤثرة" (٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠). و عُقد اجتماع الربع الثالث من اجتماعات الاستعراض لأول مرة، حضوريا وعبر الإنترنت، وقُدِّمت فيه عروض لكل من المجموعات المواضيعية وفرادى البرامج الفرعية.

٣٨- وعلى المنوال نفسه، عُقد اجتماع الربع الأخير من العام ٢٠٢٠ من اجتماعات المساءلة واستعراض أداء البرامج بشأن موضوع "تقييم تنفيذ البرامج والتخطيط المستقبلي في سياق كوفيد ١٩ الصعب" (في الفترة من ١٦ إلى ١٨ وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠) بالاقتران مع المناقشات المتعلقة بإعداد خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢١ ولأول

مرة، وضع الاجتماع جنباً إلى جنب أبعاد الإبلاغ والتخطيط بطريقة مبتكرة، ووفقاً للمبادئ التوجيهية للإدارة القائمة على النتائج. وحقق الاجتماع نجاحاً كبيراً وأسفر عن مناقشات مثمرة، من بينها تلك المتعلقة بالمبادرات الرئيسية المشتركة المحتملة بشأن التمويل المستدام في عهد تحقيق الانتعاش لما بعد كوفيد ١٩.

٣٩- وأعدت اللجنة، بغية تحسين ترشيد تدخلاتها وتوجيهها باستمرار، ورقنتين استراتيجيتين رئيسيتين في سياق إصلاحات الأمم المتحدة وجائحة كوفيد ١٩. وتبرز الورقة الأولى، التي تتناول "تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية: نحو نهج استراتيجي، نهجا يرمي إلى توفير التوجيه والتركيز في مجال تعاون اللجنة وعملها المشترك مع المنسقين المقيمين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بهدف تعزيز الدعم المصمم خصيصاً لعمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وبالتالي زيادة التأثير وإبراز الصورة المرجوة. وفي صلب هذا النهج الاستراتيجي، توجد "قائمة الخدمات" التي تقدمها اللجنة إلى المنسقين المقيمين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات تنمية القدرات الشاملة لعدة قطاعات، التي يمكن الاستفادة منها لأغراض توطيد الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠- ويحدد الإطار الآخر، الذي يحمل عنوان "استراتيجية للتصدي بصورة متكاملة لجائحة كوفيد ١٩: النطاق والأهداف" ما تقوم به اللجنة للتصدي بصورة متكاملة لأزمة كوفيد ١٩ وآثارها في أفريقيا. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق التركيز والتآزر والانساق في التدخلات الجارية الخاصة بكوفيد ١٩ في المجالات المواضيعية والبرنامجية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتحديد المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بميزة نسبية في عملها الخاص بجائحة كوفيد ١٩، وإقامة الشراكات وفقاً لذلك.

٤١- وعلاوة على ذلك، لا تزال الشراكات الابتكارية التي أقيمت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة. وخلال عام ٢٠٢٠، وقَّعت اللجنة عدداً من الاتفاقات الإطارية مع مجموعة واسعة من الشركاء. وشملت هذه الأنشطة شبكة "أوميديار" لدعم مركز الامتياز الرقمي في مجال الهوية الرقمية وحماية البيانات، ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتعاون في الجوانب التشغيلية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في مجالين رئيسيين هما: (أ) الدعم المتكامل في مجال السياسات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة - برنامج غابون وأهداف التنمية المستدامة "ما وراء النفط": تمويل انتقال سريع ومستدام من اقتصاد "بني" إلى اقتصاد "أخضر"؛ (ب) الدعم المتكامل في مجال السياسات للنهوض ببرنامج بنن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدعم ميزتها القائمة على أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة الحيز المالي وتعزيز الكفاءة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق دعمه إلى مشروع جمهورية تنزانيا

المتحدة ”خطة الخطوات العشر من أجل بناء هياكل أساسية طريقية أكثر أماناً“؛ وقدمت مؤسسة المجتمع المفتوح، الدعم للبحوث والتحليلات التي تقوم بها اللجنة في إطار مشروع بشأن تجميد سداد الدين للمجتمعات الضعيفة في أفريقيا؛ وتعاونت حكومة الدانمرك في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وقدمت مؤسسة ماستركارد الدعم لجعل أفريقيا قطبا عالميا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال بما يتفق مع الطموحات القارية.

٤٢- وبالإضافة إلى ذلك، أقامت اللجنة أيضا شراكات مع عدد من مجامع الفكر، بهدف تقييم تأثيرات سياسات التكامل الاقتصادي والتنوع في الاقتصادات الأفريقية، مثل شركة الاستشارات الاقتصادية الدولية المحدودة؛ ومايكروسوفت شرق أفريقيا المحدودة؛ وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/شبكة الأعمال التجارية القارية؛ والمؤسسة المالية الأفريقية؛ والمركز الأفريقي للتحويل الاقتصادي؛ والاتحاد من أجل الصحة العالمية؛ ومعهد توني بلير؛ ومؤسسة بلومفيلد للاستثمار؛ ومعهد دراسات السياسات؛ وبنك ستاندرد المحدود لجنوب أفريقيا؛ والمشروع المشترك ”ستانليب“؛ وشركة المستشارين الدولية ذات المسؤولية المحدودة لحشد المستثمرين المؤسسيين من أجل تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ ومنظمة إدارة التراث.

٤٣- وفضلا عن ذلك، واصلت اللجنة تقييماتها التي تركز على اتفاق التمويل المشترك الثالث، والحماية الاجتماعية، والتكامل التجاري الأفريقي بغية ضمان المساءلة تجاه هياكلها، والشفافية في استخدام الموارد، فضلا عن أن تكون أوجه التعلم الهامة رافدا للدورة العامة للبرنامج. وأشارت هذه التقييمات إلى أن منتجات المعرفة، والخدمات الاستشارية ومبادرات بناء القدرات للجنة، التي يدعمها التمويل المقدم في إطار اتفاق التمويل المشترك الثالث، وفرت لشعبها ومكاتبها دون الإقليمية الموارد اللازمة للقيام بالأدوار والوظائف المتمثلة في عقد الاجتماعات وكونها مجمعا للفكر فضلا عن الوظيفة التشغيلية للمضي قدما بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأعتبرت هذه المنشورات مفيدة في التأثير على النقاش الدائر حول التحويل الهيكلي في أفريقيا.

٤٤- وكشفت التقييمات أيضا عن أن الوكالات المانحة أعربت عن تقديرها للقيمة المضافة لعمل اللجنة، ولكنها أثارت بعض الشواغل بشأن قدرتها الاستيعابية. وأشار إلى أن طلبات التمديد من دون تكلفة قد خلقت انطبعا بانعدام التخطيط السليم وعدم القدرة على تحقيق النتائج في الوقت المناسب. وفيما يخص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تعترف المعاهدة بأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية هي اللبنة الأساسية لتنفيذها. ومع ذلك، كان يمكن القيام بالمزيد من أجل إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، قد لا تُنفذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نظرا لنقص الموارد المالية، وربما لأنها تعتبر استراتيجيات تتنافس مع الاستراتيجيات الوطنية القائمة. وسيتعين على اللجنة مواصلة العمل مع الحكومات والشركاء لضمان التخفيف من حدة هذه المخاطر على النحو الملائم.

هاء- استنتاجات استشرافية

٤٥- أثبتت الدورة المعقّدة المنقضية أنها كانت فرصة فريدة من نوعها للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتثبيت موقعها باعتبارها هيئة ميسّرة ومفاوضة مؤثرة ورائدة على الساحتين الدولية والقارية، وتعمل على إحداث تغييرات مؤثرة ومفيدة في مجال السياسات. وفي هذا السياق، ستتابع اللجنة مبادراتها الرائدة وستواصل القيام بدور الوسيط، بهدف مساعدة الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة على التغلب على جائحة كوفيد ١٩ والتحديات الناجمة عنها. وستقود تحقيق التمويل الابتكاري من خلال تنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والآليات المقترحة الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا^(٤)، والاستراتيجية المتعلقة بالبناء للمستقبل معا: تقديم التمويل لتحقيق انتعاش مستدام من أجل مستقبل الجميع.

٤٦- وستعزز اللجنة مبادراتها بالاستناد إلى الركائز الأربع التالية وهي: (أ) التمويل المستدام وإدارة الديون من خلال تعبئة الموارد العامة والخاصة المحلية والخارجية؛ (ب) النمو والتنمية المستدامان والشاملان للجميع من خلال دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والشبكات الاجتماعية القادرة على الصمود والمستدامة ماليا من أجل تحقيق الانتعاش الشامل؛ (ج) تعزيز خطة أفريقية للتنوع الأخضر؛ (د) تعزيز الإصلاحات المستدامة في السياسات المالية من خلال المساءلة والشفافية في المالية العامة، والنهج الابتكارية لتتبع النفقات العامة، والتدفقات المالية غير المشروعة وتقييم خطط التصدي لكوفيد ١٩.

٤٧- وستتولى اللجنة، من خلال وظيفتها المتمثلة في كونها مجمعا للفكر إجراء أبحاث وتحليلات سياساتية متعددة القطاعات ومتطورة وجديدة وتعميقها بشأن الأولويات الإنمائية الرئيسية في سياق تحقيق الانتعاش في فترة ما بعد كوفيد ١٩. وستعمل اللجنة، من خلال وظيفتها المتمثلة في عقد الاجتماعات، على تيسير المنابر الإقليمية الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة للتداول والنقاش وإطلاق استراتيجيات ملموسة تقودها أفريقيا من أجل التنمية الأفريقية. وستوسع اللجنة عدد المشاورات والحوارات المتعلقة بالسياسات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من التجمعات الإقليمية في تنفيذ برنامج عملها. وستواصل، من خلال وظيفتها التشغيلية، تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم التقني إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ حلول ابتكارية ومستدامة. وستعزز أيضا مشاركتها النشطة كشريكة رئيسية للمنبر التعاوني الإقليمي وستتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى عن طريق التحالفات القائمة على الفرص أو المبادرات. وستسعى اللجنة أيضا إلى

Economic Report on Africa: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa (United Nations publication, sales No. E.20.II.K.2).

(٤)

وضع وتقديم برامج لتنمية القدرات معدة حسب الطلب على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٤٨- وستسعى اللجنة إلى التعجيل بتنفيذ الأطر الشاملة لعدة قطاعات، مثل استراتيجية إدماج منظور الإعاقة، وتعميم المبادئ والأنشطة ذات الصلة في جميع مراحل برنامج عملها. وستنظر أيضا في كيفية تفعيل عملية تعميم مبادئ الاعتبارات تغير المناخ. وسيجري التركيز على التخطيط والتنفيذ المشتركين، وكذلك على زيادة الاتساق من حيث تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج، بغية تشجيع الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمالية من خلال زيادة ترشيد مجالات التدخل المشتركة والأنشطة ذات الصلة. وسيصبح هذا الأمر أكثر أهمية ولزوما خلال عام ٢٠٢١، وهو عام حافل بأوجه عدم اليقين، لكنه لا يخلو أيضا من انطلاقات وفرص واعدة كثيرة.